رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

جريدة سياسية يومية
مع ملحق 16 صفحة

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليوم في

وثائق وعقود بابل في مكان آمن

□ متابعة/ المدى

أعلن مجلس محافظة بابل، أمس الثلاثاء، عن نقل الوثائق والمستمسكات الخاصة بالعقود والمشاريع والمواضيع السرية والمهمة الخاصة بالمجلس إلى موقع آمن، تحسباً من أي خرق قد يحدث خلال التظاهرات المتوقعة يوم الجمعة المقبل.

ونقلت وكالة السومرية نيوز عن عضو المجلس سهيلة عباس إن الأخير نقل الوثائق والمستمسكات الخاصة بالعقود والمشاريع والأمور والسرية إلى مكان آمن في إجراء احترازي، تحسباً لوقوع أي خرق أمني يمكن أن يؤدي إلى إتلافها أو فقدانها، مبينة أنه "تم نقل ٢٠٠٠ خزانة تضم معاملات المواطنين وحقوق المجالس المحلية".

وأوضحت عباس أن هذا الأجراء جاء تحسبا لأي خرق قد يحدث خلال التظاهرات المتوقعة يوم الجمعة المقبل، مشيرة إلى أن المجلس سيوفر الحماية الكاملة للدوائر الحكومية عامة والخدمية منها خاصة. من جانب آخر كان مصدر في عمليات بغداد أكد الأحد الماضي، أن القيادة عقدت اجتماعا طارئا مع عمليات الرصافة والكرخ وعدد من المسؤولين الأمنيين لمناقشة التظاهرات التي ستشهدها العاصمة في الـ٢٥ من شباط الحالي، فيما أكد أن القوات الأمنية نشرت أعدادا كبيرة من عناصر مكافحة الشغب مع آلياتهم عند مداخل المنطقة الخضراء.

الحكومة تحظر التغطية بمنع الـ SNG

بغداد قبل تظاهرات الجمعة: لا حظر للتجوال.. سنحمي المتظاهرين

□ بغداد/ هشام الركابي

تعهدت الحكومة العراقية بحماية المتظاهرين المطالبة بتحسين الخدمات والقضاء على الفساد، فيما نفت اللجوء إلى فرض حظر التجول أو قطع الطرق.

لكنها في المقابل، أقدمت على منع وسائل الإعلام المرئية من تغطية تظاهرات مرتقبة يوم الجمعة المقبل من خلال حظر دخول عربات الsng الخاصة بالبث المباشر.

وقال المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ خلال مؤتمر صحفي مشترك مع المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد إن الحكومة ليست قلقة من التظاهرات لثقتها العالية بوعي الشعب العراقي، لكنها قلقة على حياة المواطنين ليس إلا.

وأضاف أن التظاهر مكفول للجميع وان من حق أي مواطن الاحتجاج على سوء الخدمات والفساد.

من جانبه أكد المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا أن الأجهزة الأمنية اتخذت إجراءات أمنية مشددة من شأنها توفير الأجواء المناسبة لحماية التظاهرات.

وقال عطا انه رغم وجود معلومات عن نية التنظيمات الإرهابية في استهداف التظاهرات من خلال هيئة علماء المسلمين والقاعدة وغيرها، إلا أن القيادات الأمنية وضعت خططا ستحبط جميع المحاولات الإجرامية.

وأضاف أن وزارة الداخلية تعمل على تفعيل مذكرة اعتقال بحق الأمين العام للهيئة حارث الضاري ومسؤولين آخرين فيها.

وبشأن إمكانية أن تجري عملية فرض حظر للتجوال خلال خروج التظاهرات يوم الجمعة المقبل، أشار عطا إلى أن قيادة عمليات بغداد لن تفرض الحظر ولن تغلق الحدود أو المطارات أو الطرق، مبينا انه سيتم منع دخول سيارات النقل المباشر (SNG) من دخول التظاهرات لدواع أمنية.

وأوضح عطا أن القوات الأمنية ستحمي المتظاهرين وستتعامل بحزم مع كل من يحاول أن يشوش على أهداف التظاهرات الحقيقية، ويحاول قلبها إلى أعمال شغب، داعيا المتظاهرين إلى عدم الاقتراب من المؤسسات الحكومية والمصارف.

يشار إلى أن عددا من المثقفين والشباب دعوا عبر موقع التواصل الاجتماعي الفيس بوك إلى تظاهرة سلمية مليونية يوم الخامس والعشرين من الشهر الحالي للمطالبة بتوفير الخدمات وفرص العمل والقضاء على البطالة والفساد الإداري المستشري في البلاد.

وشهدت المحافظات مؤخرا تظاهرات مطالبة بتحسين الخدمات ورفع المستوى المعيشي، ومكافحة الفساد والمفسدين، تخلل بعضها مصادمات بين القوات الأمنية والمتظاهرين، أدت إلى وقوع عدد من الضحايا بين قتيل أو جريح.

في المقابل، حذر رئيس الوزراء نوري المالكي من متسللين يرتبطون بأجندات خارجية دخلوا البلاد لإثارة الفتنة.

وقال المالكي خلال لقائه وفداً من عشائر البصرة ببغداد إن الحكومة العراقية تؤيد مطالب المتظاهرين، وأشار إلى أن الوزراء سيذهبون إلى المحافظات وفق برنامج محدد للاطلاع على مطالب المتظاهرين".

وكان رئيس الحكومة قد شكك، أمس الأول، بالأهداف الحقيقة للتظاهرات التي تشهدها البلاد منذ أكثر من أسبوعين، واعتبر أن طيبة وبراءة الشعب العراقي تجعله غير قادر على قيادة نفسه في تظاهرات يقودها البعض ممن وصفهم بـ"أصحاب النوايا السيئة".

وتشهد البلاد منذ أكثر من أسبوعين تظاهرات شعبية استلهمت من التظاهرات التي تجوب الدول العربية والتي أدت لحد الآن إلى سقوط نظامين سياسيين في تونس ومصر، بينما تتركز مطالب المتظاهرين في العراق على توفير الخدمات وفرص العمل وصون الحريات وضمان حرية التعبير إضافة إلى معاقبة المفسدين في الدولة.

متظاهرون عراقيون في ساحة التحرير .. ارشيف

تداعيات طرد الجبوري والعريبي

العراقية تعيش في فوضى وأنباء عن انشقاق وشيك

□ بغداد/ أياس حسام الساموك

على خلفية طرد عضوين من القائمة العراقية، كشف مصدر سياسي مطلع للمدى أمس الثلاثاء أن التنافس على "مصالح مالية" يعصف بالقائمة، وان هذا الخلاف لن يكون الأخير.

وقال المصدر الذي فضل عدم الكشف عن اسمه: الأزمة داخل القائمة العراقية اكبر من أن تكون مقتصرة على تجاوز لوائح وتنظيمات القائمة، مشددا على أن أسباب الخلاف تكمن في المنافسة بين عدد من الأطراف على بعض الأمور من بينها مصالح مالية.

وأضاف: "القائمة العراقية تعيش حالة من الانقسام والفوضى".

في غضون ذلك كشف القيادي في القائمة النائب طلال الزوبعي عن وجود نية لتشكيل كتلة برلمانية جديدة بمعزل عن قائمته تضم ما يقارب الـ ٢٠ نائبا.

وأضاف الزوبعي في تصريح لـ"المدى" أن سبب استبعاد كلا من النائب قتيبة الجبوري والنائب احمد عريبي هو خلاف مع جبهة الحوار بقيادة نائب رئيس الوزراء صالح المطلك، متابعا أن هنالك نية لدى العديد من أعضاء قائمته للتصويت على إقالة بعض وزراء العراقية وقياداتها كونهم فشلوا في أداء مهامهم الوظيفية.

وكانت العراقية قد أعلنت في وقت سابق أنها قررت استبعاد النائبين أحمد عريبي عن محافظة البصرة، وقتيبة الجبوري عن محافظة صلاح الدين، من القائمة لعدم التزامهما بمشروعها السياسي، الذي أقرته القائمة حسب تعبيرها، وذكرت القائمة في المؤتمر أن عضوي القائمة لهما اتصالات بجهات أسمتها بأنها معادية للقائمة منذ ظهور نتائج الانتخابات. وأضاف الزوبعي أن النائبين المذكورين نجحا في تحشيد الدعم من قبل ٦٠ نائبا لتولي الجبوري منصب نائب رئيس الجمهورية.

السلم والتضامن يعاين الأوضاع العربية الراهنة

فخري كريم: احتجاجات العراق مطلبية وتتحرك في أجواء ديمقراطية

□ بغداد/ المدى

شدد رئيس المجلس العراقي للسلم والتضامن على أن التظاهرات التي تجري في المنطقة ظاهرة جديدة في الحياة السياسية، وهي تعيد الاعتبار لصالح نوازع التغيير، بينما أشار إلى أن التظاهرات في العراق تستهدف تحسين الأوضاع العامة في البلاد.

وأضاف الأستاذ فخري كريم خلال الاجتماع الدوري الثاني للمجلس.

أن الأحداث العظيمة التي تجري وتعيد الدماء إلى العروق وتجدد الشباب السياسي، من شأنها أن تعمل على تجاوز الخيبات التي عانى منها الجميع والإحساس بأن الجيل الحالي هو جيل الخيبة.

وشدد رئيس المجلس على أن ما يجري يساعد في إعادة الاعتبار لقيم الديمقراطية والمدنية، ولوصول الحركات التي كانت تستهدف إجراء التغييرات لصالح الحياة الإنسانية الكريمة إلى الواجهة.

وأكد كريم ضرورة أن يكون للمجلس موقف صريح مما يجري في البلاد، وقال إن التظاهرات التي تجري في بلدان عربية ظاهرة جديدة في الحياة السياسية، وهي تعيد الاعتبار لصالح قيم التغيير.

وتابع كريم: "القرار السياسي في دول عدة كان يصنع دائما بالنيابة عنه، وهذه الإنابة تتمثل في حزب سياسي أو حركة سياسية وأداتها التغييرية بشكل مستمر، العسكر.

ولفت إلى أن عشرات الكتب طبعت في أواسط القرن الماضي تحدثت عن دور المؤسسة العسكرية في أنظمة بلدان العالم الثالث.

وعن الوضع في العراق علق كريم قائلا إن جزءاً من التظاهرات خرجت عن الواقع الاعتيادي ووصلت إلى ممارسة أعمال عنف وتخريب، وان هذه الحركة تختلف، وبحسب كريم، عن كل ما موجود في دول العالم لان الجميع يتحرك في ظل نظام ديمقراطي وان كان يحتوي على خلل في بعض جمله.

ووصف كريم طابع الحركة الداخلية بالمطلبي، لكنه أشار إلى انه من المعيب أن يجري الحديث عن عدم تسييس لهذه الحركة، وتساءل: "كيف يمكن عدم تسييسها؟ فالشعب عندما يطرح مطالبه فهي ترتبط، أصلا، بالسياسات.

وعد كريم صناديق الاقتراع وسيلة لتحقيق غاية التغيير، وان بعض الرؤساء العرب تحجج بها، معربا عن اعتقاده بأنها مخاوف فئوية من بعض الجهات داخل السلطة.

ونبه، في هذا الصعيد، الحركات الاحتجاجية أن تلتفت إلى هذه المخاوف، مشيرا إلى أن السلطة لا تستطيع منع الأفراد من المشاركة في الحركات الاحتجاجية والحيلولة دون التعبئة لها، وبالتالي هي تعمل من اجل توظيف الحركة الاحتجاجية لغير أهدافها.

التفاصيل ص٢

العراق وسوريا إلى شراكة ستراتيجية "عميقة"

□ متابعة/ المدى

أكد رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي من دمشق، أمس الثلاثاء، على ضرورة تطوير العلاقات العراقية السورية، مشددا على أهمية تبادل الزيارات والخبرات بين الجانبين بشكل يحقق مصلحة الشعبين والبلدين الشقيقين.

ودعا النجيفي خلال تصريحات له بعد وصوله مطار دمشق الدولي إلى "أهمية الارتقاء بالعلاقات المتنامية بين العراق وسوريا في جميع المجالات"، مشددا على "ضرورة تبادل الزيارات والخبرات بين الجانبين بشكل يحقق مصلحة الشعبين والبلدين الشقيقين".

وبدأ النجيفي زيارة إلى دمشق على رأس وفد برلماني، هي الثانية منذ تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، تستمر ثلاثة أيام ومن المقرر أن يلتقي فيها الرئيس بشار الأسد اليوم. واستقبل رئيس مجلس الشعب السوري محمود الأبرش النجيفي في مطار دمشق الدولي وأوضح أنه سيتم خلال الزيارة توقيع بعض الاتفاقيات لتعزيز التعاون البرلماني بين البلدين والوصول إلى علاقة متكاملة على كافة الأصعدة.

التفاصيل ص٢

الثوار يسيطرون على اغلب المدن ويحاصرون طرابلس

خطاب كوميدي للقذافي: أنا القائد إلى الأبد

□ متابعة/ المدى

ظهر معمر القذافي كوميدياً يوم أمس في مناسبتين، الأولى دامت بضع ثواني خرج فيها مبتسما حاملا مظلة مطرية، والثانية في الساحة الخضراء من شباك بناية محطمة محترقة وهو يخطب مرتبكا مهددا الثوار بزحف يقضي عليهم، استخدم كلمة "الجرذان" لنعتهم أكثر من أربع عشرة مرة.

وفي نهاية خطابه الطويل غير المترابط وغير المفهوم، توتر القذافي وضرب على طاولة خشبية استند عليها وهو يصرخ داعيا (أنصاره) إلى مهاجمة الثوار بعد أن وصفهم بـ"عملاء وجرذان" المخابرات العربية الشقيقة. كما نعت الشباب منهم بالسكارى والمأجورين ومدمني حبوب الهلوسة.

وقال انه ليس رئيسا حتى يستقيل، لكنه قال انه القائد إلى الأبد، وانه محارب بدوي جاء بالمجد إلى الليبيين، ملوحا باستخدام القوة عند الحاجة.

وتعهد القذافي، الذي بدا غاضبا ملوحا بقبضته مرارا، أن "الثورة معناها التضحية إلى نهاية الزمن".

كما تعهد القذافي باستخدام العنف عند الحاجة، حسب وصفه.

وأضاف انه لم يصدر الأمر باستخدام السلاح، ولو فعل حينها "سيحرق كل شيء، وهذا يقودنا إلى حرب أهلية".

على الصعيدين الإقليمي والدولي أعلنت كل من جامعة الدول العربية والأمم المتحدة عن عقد اجتماعيين طارئين، منفصلين، لبحث الأوضاع المتفاقمة في ليبيا بعد اندلاع الاحتجاجات الواسعة ضد نظام حكم الزعيم الليبي معمر القذافي.

وذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن مجلس الأمن الدولي سيبحث الأزمة في ليبيا بناء على طلب من نائب السفير الليبي لدى الأمم المتحدة.

وقال كذلك إنه تحدث مع الزعيم الليبي القذافي لمدة ٤٠ دقيقة وحثه على ضبط النفس و"وضع حد لأعمال العنف ضد المتظاهرين".

متظاهرة ليبية ترفع بوستراً يدل على نهاية القذافي ..أ.ف.ب

إلى ذلك ذكرت أنباء أن الثوار اسقطوا اغلب مدن ليبيا وأنها باتت تحت سيطرتهم، وأنهم في الطريق إلى العاصمة طرابلس التي ظلت الأنباء تؤكد حتى ساعة إعداد هذا التقرير تحت سيطرة نظام القذافي.

وقالت الأنباء أيضاً إن طرابلس تعيش حالة من التوتر الشديد، حيث بدت شوارعها خالية تماما، إلا من بعض طوابير الناس لشراء الخبز أو وقود العربات.

وأقفلت مقرات ومصالح الحكومة أبوابها أمام المواطنين، إلا أن بعض المحال فتحت أبوابها.

وتقول تقارير صحفية أن هناك دلائل على حدوث حرائق وشغب، كانت ظاهرة في بعض شوارع العاصمة.

كما شهدت تلك الشوارع حضورا عسكريا مكثفا، وعلى الأخص في نطاق المناطق المهمة والحساسة، أما الاتصالات فوصفت بأنها صعبة.

من جانبها دعت منظمة العفو الدولية الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى إرسال بعثة إلى ليبيا فورا للتحقيق في الأحداث التي قالت أنها أسفرت عن مقتل المئات.

وبحسب شهود عيان، فأن سفينتين حربيتين تقصفان الثوار في بنغازي، هذا وقد تم تعليق عضوية ليبيا في جميع مؤسسات جامعة الدول العربية.

الافتتاحية

الاحتجاج ٢٥ شباط تقاسيم على وتر الديمقراطية!

بقلم / فخري كريم

تستعد الأوساط الشبابية والشعبية الموجوعة من غياب الخدمات "الحياتية" ومظاهر التضييق على الحريات، للخروج في مظاهرة "جمعة الإصلاح والتغيير" للمشاركة في صنع القرار، و في تقويم سلوك السلطة السياسية، وممارساتها وعلاقتها بقاعدتها الاجتماعية، وتأكيد مرجعية هذه القاعدة وقدرتها على تطويع السلطة وتصويبها.

وتتداول التجمعات التي أطلقت مبادرة التجمع والاحتجاج، فيما يجرى نشره وتناقله من ردود أفعال مختلف الأحزاب المشاركة في السلطة وخارجها حول جدوى ما تقوم به، والاحتمالات السلبية التي قد تنجم عنه، لجهة اندساس قوى "الثورة المضادة" فيها وتكييف أهدافها وتوظيفها لخدمة مراميها وأغراضها المعادية للنظام الديمقراطي.

ويجري التعبير في بعض الأوساط الحكومية عن مخاوف من طابع آخر، قد تتخذه المظاهرة، أو عموم الحركة الاحتجاجية الجارية في البلاد، وهو ما أطلق عليه "تسييس هذه الحركة".

ويراد بذلك، محاولة جهات مشاركة في الحكومة والبرلمان ومجالس المحافظات، التسلل إلى مظاهرة الجمعة، بل والتعبئة لها بقصد توظيفها كقوة ضغط لتحسين شروط مشاركتها في الحكومة، وتوجيه أنظار المظاهرة ضد حليف لها وتحميله المسؤولية عن تعثر الخدمات والامتناع عن الاستجابة للطلبات المتزايدة منذ سنوات لمعالجتها.

كما يساق في هذا الإطار، المخاوف من هشاشة الوضع الأمني في البلاد، وفي بغداد بالتحديد، والقلق من استثمار أي ثغرة طارئة أو مقصودة قد تؤدي إلى مصادمات أو تعرضات جانبية تزيد الاحتقان وتفجر الغضب الجماهيري.

إن القلق من أي احتمال سلبي أمر مشروع، ولابد من اتخاذ تدابير احترازية لمواجهة تداعياته، والتحذير منه. لكنه لا يجوز أن يتحول إلى هاجس امني يقود إلى التشدد في الموقف من المظاهرة، والخشية من اعتياد المواطنين عليها.

فالديمقراطية لا تستقيم ولا تتكامل وتتعافى، دون إطلاق الحريات العامة التي يكفلها الدستور، ومنها حرية الأحزاب والاعتصام والتظاهر، وعدم تقييد ممارستها بكثرة من الشروط والطلبات. ولا يقلل من الحق بهذه الممارسات، وجود قوى مضادة للنظام الديمقراطي القائم أو عناصر مشاغبة و تخريبية تتسلل إلى أي فعالية سياسية أو اجتماعية بهدف إجهاضها وتخريبها.

وليس غريبا أن تتعامل القيادات السياسية كل من موقعها، بالقلق من الممارسات الديمقراطية أو العمل على توظيفها والانخراط فيها، خصوصا في ظروف الأزمات أو الصراعات العلنية أو الخفية على السلطة السياسة.. لكن الغريب أن يغيب عن أذهان هذه القيادات، أن هذا التحرك الاحتجاجي، في جوهره، هو تفعيل وتنشيط لتعزيز العملية السياسية الديمقراطية، والدفاع عن أركانها وتكريس أسسها.

فالمواطنون بمثل هذه التحركات الاحتجاجية السلمية يتصدون للدفاع عن حقوقهم والمطالبة بكشف المقصرين والمفسدين وتجريدهم من مسؤولياتهم وتحديد الأولويات الملزمة للسلطة السياسية ومفاصلها المختلفة في المحافظات وفي كل ركن وزاوية من البلاد، وبهذه التحركات والمبادرات الشعبية يتم تنبيه القادة والمسؤولين بمختلف مواقعهم ومراتبهم أنهم هم (أي المواطنين) قاعدة النظام الديمقراطي ومرجعيته الشرعية. وعلى السلطة الرضوخ لإرادتهم وما تعكسه من مطالب.

إن عشرات العقود من تعاقب الدكتاتوريات والسلطات المستبدة، حالت دون إطلاق الطاقات الخلاقة للشعب.. وهو يسعى الآن لاستعادة المبادرة، واكتشاف مكامن قوته وتأثيره، والعمل على المساهمة بتمكين نظامه الديمقراطي من استكمال شروط بنائه، وتشذيبه من التشوهات التي ألحقها به الفساد وبقايا الدكتاتورية والمحاصصة، وما أقحمه فيها، وهي في طور التكوين، الحاكم المدني للاحتلال الأمريكي بريمر.

إن الشعب يستطيع عبر ممارساته التعرف على جوانب القوة والخلل في نشاطه، وكلما تعافى من مكامن ضعفه بسرعة، يكون بإمكانه تأكيد مرجعيته باعتباره مصدرا لكل السلطات.

لقد أثار شعبنا إعجاب العالم وهو يعبر عن إرادته من خلال الانتخابات والاستفتاء على الدستور، وهو يواجه الإرهاب والعنف والقتل على الهوية.

ولم تستطع قوى الردة الظلامية وفلول النظام الدكتاتوري كسر شوكته وإضعاف عزيمته في المضي قدما لبناء تجربته الديمقراطية حتى في ظل سيادة البلاد المنقوصة. وهو قادر بكل كفاءة وإصرار على تكريس هذه التجربة وتصحيح مسارها، وانتشالها مما تعانيه من مظاهر الفساد والنهب وانعدام الخدمات والتضييق على الحريات والمحسوبية الطائفية والفئوية والبطالة.

إن المحتجين إذ يأخذون قضيتهم بأيديهم، يعرفون بفطرتهم التي عركتها المحن السياسية منذ عقود، من هم النهابون ولصوص المال العام ، ومن هم المستفيدون من استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، ومن هم المتمسكون بالامتيازات، وهم إذ يعرفون كل ذلك، قادرون على عزل أي طرف "مدع" والحيلولة دون تسلقه حركتهم وتوظيفها لتنفيذ مأربه الحزبية الضيقة، وأجندتهُ السياسية في إطار الصراع غير المبدئي على المغانم والامتيازات، وليس دفاعا عن مصالح الملتاعين بالتجويع والبطالة وانعدام الخدمات الإنسانية الأولية والتعدي على الحرمات والحريات.

إن الحركات الاحتجاجية التي تستهدف الحكومات المحلية تعرف أن الذين يظهرون التعاطف معهم من المشاركين في المركز والمحافظات سبق لهم أن تناوبوا على حكمهم واكتشفوا سرائرهم في التعامل مع قضايا المواطنين طوال السنوات الماضية، .. بل يعرفون جيدا مأثرهم في ملاحقة المواطنين ومصادرة حرياتهم تحت واجهات دينية ومذهبية وطائفية ولا يتوانون عن تكفيرهم كلما ضعفت دالتهم على المواطنين واستمرؤوا تطويعهم وفرض الأمر الواقع عليهم.

من الملفت أن الحكومة "بكل مكوناتها "اكتفت حتى الآن، وهي تعبر عن قلقلها من "مظاهرة الجمعة"، اكتفت بالحديث عن استعدادها للاستماع إلى مطالب المتظاهرين والعمل على الاستجابة لما يمكن منها لكنها لم تبادر إلى اتخاذ أي تدبير ملموس لطمأنة الغاضبين ومعالجة ما يمكن من مطالبهم الملحة وهي كثيرة وقابلة للتنفيذ.

إن شبيبة المدونات والمحتجين الغاضبين الذين يدعون للخروج في مظاهرة جمعة "الإصلاح والتغيير" أمام امتحان هم بمستوى تحدياته،... فهم مقبلون على تجربة جديدة لا تشبه مثيلاتها العربيات.... وأوجه الاختلاف معها عديدة ومنها:-

- إن الحركة الاحتجاجية العراقية تطالب بالإصلاح والتغيير وتنحية الفاسدين وليس المطالبة بإسقاط النظام.
- إن الطابع المطلبي حركة مشروعة باعتراف أركان السلطة باختلاف تجلياتها.
- إن "التسييس" في الحركة إنما هو تأطير لمطالبهم، إذ يتعذر تحقيقها دون إجراء انعطافة سياسية في توجهات الحكومة المركزية وفي المحافظات وتغيير أولوياتها. كما أن هذا التسييس يعني تنحية الرموز الفاسدة أينما حلت وسحب الثقة من كثير من رؤساء المحافظات والمحافظين الذين يتصرفون كملوك إقطاعيات القرون الوسطى، لا يأبهون لغضب المواطنين وتذمرهم.. وبين أولئك المتنفذين في المحافظات من جاء من المجهول بلا كفاءة ولا أهلية سوى الانضمام إلى هذه الكتلة أو تلك أو هذا المكون أو ذاك، ومن هؤلاء حكومة بغداد ورئيسها الذي تصرف بتعال وعنجهية ذكر البغداديين بسلف لا يرفع الرأس.
- إن الفساد الإداري والمالي هو نتاج مباشر لنهج سياسي يطالب الغاضبون باجتثاث جذوره ومسبباته "والتضحية "ببعض رموزه في الأقل ،بالتساوي بين المكونات وكشفها علنا أمام الرأي العام وتقديمها إلى العدالة ، للبرهان على جدية الحكومة واستعدادها لمكافحة الفساد لا الاكتفاء بذكرها .
- إن المحاصصة "المذمومة أصلا" تحولت في التطبيق العملي إلى الوزارات ومرافقها وتقاسمتها الأحزاب والمكونات والوزراء "بالنيابة عن المكونات نفسها وأصبح هذا التقاسم رأسا للفساد تفوح رائحته، وأصبح العمل على معالجته مطلبا لا يقبل التأجيل إذ تحولت في كل وزارة بفعلها إلى وكر ومقر حزبي، تمارس فيها نشاطات حزب الوزير وطقوسه الدينية والمذهبية.
- إن الدستور على علاته لا يقبل التجزئة.. فالتجاوز عليه من قبل الحكومات المحلية يتم أمام أنظار الحكومة المركزية وصمتها ويجرى عبر ذلك تحويل البلاد إلى مدن أشباح وكانتونات حزبية وفئوية.

لقد تعرف المواطنون على تقييمات الأطراف الحكومية لحق الناس في الاحتجاج والتظاهر ونوايا كل منها وموقفها من هذا الحق.

وآن الأوان أن يجري الكف عن اتهام أصحاب المظالم والشباب والباحثين عن الرزق الحلال والمدافعين عن الحريات العامة والخاصة التي يكفلها الدستور بالشبهات، لان في ذلك تنصلا وتبريرا للفساد وتجاوزا على الحقوق المكفولة بالدستور.